دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الديمقراطية والليبرالية فى الممارسة السياسية لدولة قطر
المصدر:	المستقبل العربى
الناشر:	مركز دراسات الوحدة العربية
المؤلف الرئيسي:	العفيفي، فتحي
المجلد/العدد:	مج26, ع298
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2003
الشهر:	ديسمبر
الصفحات:	45 - 68
رقم MD:	716857
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	العلوم السياسية، الديمقراطية، التحول الديمقراطى، الليبرالية، السياسة القطرية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/716857

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الديمقراطية والليبرالية في الممارسة السياسية لدولة قطر

فتحي العفيفي

متخصص في الدراسات الخليجية، جامعة الزقازيق، القاهرة.

مقدمة

تجتاح العالم الثالث موجة ضافية من الديمقراطية الباحثة عن شرعية وجودها بين دول وكيانات سمعت كثيراً عن هذا الإطار الأيديولوجي وظلت تخشى الاقتراب منه حتى وقت قريب. وهو بالنسبة الى العالم المتقدم يعد فائض استهلاك، أو مخلفات حقب طويلة من الممارسة السياسية تهالكت بفعل تقادم عمرها الزمني وهي في طريقها الى الاندثار لتحل محلها قيم جديدة أكثر تطوراً، ومن عجب أن هذا السياق النمطي الكلاسيكي قد صار لدينا نحن الشرقيين آخر صرعة في عالم السياسة، وراحت كل دولة تلملم أوراقها القديمة، وما رث بها من قناعات قد صارت ضرباً من الماضي العتيق الذي يصعب معه الاستمرار في تصديقها والانصياع لحتمياتها. ثمة سباق محموم نحو محاولة الإمساك بالتوازن المطلوب في المعادلة الصعبة «أنظمة دكتاتورية تتشدق بالديمقراطية»، وعلا صوت النخب المساندة للحكومات رافضة الهجمة الأمريكية الشرسة التي توسم البلدان العربية برمتها بالتخلف والرجعية واستعباد الشعوب، بما يساعد في خلق عوامل مضادة ذات توجهات دينية راديكالية تهدد مصالح العالم الحر في بقاع شتى. ولأن الولايات المتحدة الأمريكية وأجهزتها المتطورة قد خبرت هذه الدول ومناطق الضعف والقوة فيها، فقد اعتزمت من دون هوادة سحق هذه الهوية الدينية والقومية التي تشكل نواة تجمع هذه الأمة، وتكسير العظام وهي في طريقها إلى الهيمنة المطلقة. وكانت إحدى وسائلها في ذلك المطالبة بالديمقراطية التي من شأنها أن توقع هذه المجتمعات في لجة من الصراعات الداخلية وتغذية بؤر التنافس، بما يجعلها تلهو بعيداً عما يحدث في العراق وفلسطين في عملية مواجهة شاملة واشتباك مع الذات. وقد أغراها على كل ذلك نجاحاتها المبهرة في سحق الشيوعية وانهيار المعسكرات الاشتراكية في العالم وتحويلها إلى كيانات منعزلة منزوعة القوة، كما أن الدول الأوروبية باتحادها المترنح عندما حاولت

الاقتراب من «العولمة القائمة» نجحت الإدارة وخزانات التفكير الأمريكية في جدع أنفه وتحطيم كبريائه الايديولوجي باختزال التجربة والمرحلة بأكملها في «الأمركة» من دون العولمة، وقد دللت حرب التغيير الأمريكية في العراق على سلبية هذه الدول وضآلة تأثيرها، بل عجزها المطلق.

إن المشروع الديمقراطي الليبرالي الذي يسري كالنار في الهشيم ـ على الرغم من الإلحاح التاريخي حياله، ومن عجب أنه لا يحظى بتأييد الشعوب والمجتمعات التي كافحت من أجله، لأنه ليس هذا هو الذي قصدت ولا تلك هي الديمقراطية المطلوبة ـ ليس ذلك النمط الفوقي الذي تتفق فيه الأنظمة ومراكز الهيمنة على الشعوب. إن رائحة الاستعمارية والإمبريالية التي تشتم بين ثناياه لا تشجع على الاندفاع ولا تستدعي الحماس من الداخل، ومن ثم فإن هذه الشعوب تدرك جيداً قواعد اللعبة، كما تؤمن يقيناً بأن الإرتهان السلطوي للإدارة الدولية الأمريكية كان البديل الأوحد من وصول قطار التغيير القسري للأنظمة إلى بلدان أخرى في المنطقة، وما حدث هو نوع من المساومة التاريخية فيما الديمقراطية هي كلمة الحق التي أريد بها كل هذا الباطل.

تعيش دولة قطر منذ منتصف تسعينيات القرن المنصرم في حالة من الثأر التاريخي من دون أن يهتم أحد و يكترث للبحث عن فواعيل مثل هذا التحول، حيث تنطلق قطر في خروجها اللافت من أسس واقعية، بعضها تاريخي متوارث والبعض الآخر مفروض عليها قسراً.

هذا البحث يقدم نموذجاً للتجربة الديمقراطية المستحدثة في بلد أعد مشروعه ودخل به إلى حيز التنفيذ الفعلي على عجل بحجم المفاجأة نفسها التي غدا بموجبها هذا القطر العربي مؤثراً وفاعلاً وبؤرة إقليمية يرتسم بفعلها العديد من المضامين المرحلية المطلوبة في هذه المنطقة. ويمكن رصد موضوع «الديمقراطية والليبرالية في الممارسة السياسية لدولة قطر» من خلال المحاور التالية:

أولاً: الدوافع التاريخية السياسية للتوجه القطري الجديد

تعيش دولة قطر منذ منتصف التسعينيات من القرن المنصرم في حالة من الثأر التاريخي والاشتباك العنيف مع الذات والآخرين، من دون أن يهتم أحد ويكترث بالبحث عن فواعيل مثل هذا التحول المذهل والمربك، وإنما اكتفى البعض بتوجيه اللوم والتوبيخ الى هذا البلد اعتقاداً منهم بأنه قد تجرأ على تجاوز كافة الخطوط الحمر في منظومة العمل القومي، وقد صار مثل هذا التحليل من السذاجة والسطحية إلى الحد الذي يوصم معه بأنه «حوار طرشان» على خلفية أن العمل القومي ذاته قد صار ضرباً من الماضي لا

يتجاوزه قيد شعرة. والحديث اليوم عن منطقية السلوك والممارسة القطرية ليس دفاعاً عن هذه الدولة بقدر ما هو تبرئة ساحة مرحلة بأكملها أو وصم الجميع بالعجز والخيانة، ولا أحد مستثنىً اليوم من هذا الإتهام المتنوع المصادر والأدوار. ومهما يكن من أمر، فإن قطر تنطلق في خروجها اللافت من أسس واقعية، بعضها تاريخي متوارث، والبعض الأخر مفروض عليها قسراً بفعل المتغيرات الدولية العاصفة. فالتاريخ العربي الإقليمي وتحديداً «الجزروي» قد خذل هذه الإمارة غير مرة، عندما وجدت نفسها أمام تحد طويل مضنٍ ومطالبة كل الوقت بالدفاع عن شرعيتها بأنها لم تكن جزءاً من البحرين بحسب المزاعم البريطانية التي كانت تجهل الطبيعة الديمغرافية للمنطقة، وأن حلول آل خليفة في منطقة الزبارة في شمال شبه جزيرة قطر إنما كان في إطار رحلة العتوب الكبيرة المنطلقة من نجد في عام ١٦٦٦م إلى البصرة ثم الكويت (١٧١٠م)، وعودة هذا الفرع بعد خلافهم الشهير مع آل صباح والجلاهمة، ثم رحيلهم إلى منطقة الرفاع في جزر البحرين عام ١٧٩٤م[١]. وقد صار من العسير الحديث في هذه الفترة المبكرة عن مفاهيم للسيادة أو الشرعية في وقت لم يشهد فيه العالم ذاته أسساً قانونية للعلاقات الدولية، وارتبطت المشكلة مع البحرين بمسألة أشد خطورة ترتبط بطبيعة الزكاة المدفوعة عن القبائل القطرية إلى السلطة السلفية في نجد عن طريق آل خليفة وما إذا كانت هذه الضريبة ترتب أثراً بالتبعية السياسية[٢]. والغريب أن هذه المعضلة الموغلة في القدم ظلت ماثلة في طبيعة العلاقات السعودية ـ القطرية ـ البحرينية في الأزمنة الراهنة، وقد عبرت مثل هذه الوصاية الأيديولوجية السياسية عن نفسها غير مرة في شكل أزمات حقيقية متواصلة.

اعتزمت قطر بموجب إستراتيجية الانعتاق من الماضي الحفاظ على الحد الأدنى المتبقي من هذه الحدود السياسية التي مارست فيها شقيقاتها قرضاً وقضماً، توّج بحادث الخفوس الحدودي في العام ١٩٩٢م عندما هجمت القوات السعودية على آخر المواقع البرية الفاصلة لتواجه قطر تهديداً بالتحول من «شبه» إلى جزيرة محاطة بالمياه الخليجية. وكان أن أفرغت شحنة الغضب هذه في الحدود مع دولة البحرين والتي كانت قد أدخلت في حوزتها جزر حوار وفشت الديبل وجرادة، فقادت اتجاهاً لا هوادة فيه يهدف إلى حسم الخلاف الحدودي عبر محكمة العدل الدولية. بيد أن القانون الدولي الذي طبق مبدأ «لكل ما في حوزته» قد خذل هذا البلد عندما قضى بعائدية جزر حوار «لب النزاع» إلى دولة البحرين، مستنداً في ذلك إلى الوثائق البريطانية التي لعب فيها ومن خلالها المستشار والحاكم البريطاني الفعلي لمشيخة البحرين بلغريف دوراً فاعلاً في

---

(١) *Travels Through Arabia and Other Countries in the East,* performed by M. Niebuhr; translated by Robert Heron, 2 vols. (Edinburgh: R. Morison and Son, 1792), vol. 2, p. 117, and R. Taylor, *The Persian Gulf,* Selection from the Records of the Bombay Government; no. 24 (India: Bombay Education Society's Press, 1856), p. 45.

(٢) Jerome A. Saldanha, *The Persian Gulf Précis,* 8 vols. ([London]: Archive Editions, 1986), vol. 3, pp. 20 and 25, and LOR R15/1/124: Office no. 75: Allots from Captain Henel to A. Malt Chief Secretary to Government to Bombay, 3 April 1852.

حقبة زمنية تعود إلى الفترة ١٩٣٧-١٩٤١)م في الحسم التاريخي لجزر حوار لصالح البحرين، آخذاً عليها موافقات عديدة من الإدارات البريطانية المختلفة(٣).

كانت قطر بحاجة ماسة إلى تعويض مثل هذه الإخفاقات المتتالية من ناحية، ومواجهة خطر حقيقي يتهدد مستقبلها السياسي بالاندثار عن طريق الضم التدريجي للكل بعد الجزء في ظروف تاريخية قد تكون عنيفة ومنحازة في أزمنة صار للمساومات السياسية دوراً فاعلاً في ظل السيولة الملحوظة في مناخ العلاقات الدولية. ومن ثم أضحت قطر بأمس الحاجة إلى حدث مفصلي يسوغ مثل هذا التحول ويحفز عليه، فكانت ملابسات الانقلاب السلطوي في العام ١٩٩٥م وتداعياته هي المحرض الحقيقي على جديد السياسة القطرية، حيث فجرت هذه الإشكالية تناقضات عدة على غير صعيد، فلم تعلن أياً من الدول الخليجية تأييدها لهذا التغيير، كما لم يتلق الأمير الجديد الشيخ حمد ابن خليفة آل ثاني وفق ما تقتضيه الأعراف الدبلوماسية، التبريكات والتهاني سوى من الملك حسين عاهل الأردن. وكانت الحكومات الخليجية تدرك بدورها مغزى الانقلاب الذي قد يخرج بقطر عن نمطيتها المعهودة، والأسلوب المحافظ المهادن الذي انتهجه الحاكم السابق الشيخ خليفة بن حمد، ومن ثم لم تتورع عن استقباله العواصم الخليجية والعربية استقبالاً رسمياً في رمزية تنبئ عن تأييدها للجهود التي يبذلها للعودة إلى الحكم. واستوت في ذلك الرياض والمنامة وأبو ظبي والقاهرة ودمشق. وبعد مرور عام من الأحداث الثقال أحبطت الحكومة الجديدة في قطر ليلة عيد الأضحى محاولة انقلابية منسوبة إلى الشيخ خليفة بن حمد بمساعدة ما صار يعرف في حينها بـ «الكتيبة الخفية»، وهم من اتباع ومؤيدي الأمير السابق. وقد استعين فيها بخبير مفرقعات فرنسي ضالع في شؤون الإرهاب، وكانت الخطة تقضي بتفجير مصلى العيد في الريان وقصور الأمير، ورئيس الوزراء عبد الله بن خليفة، ووزير الخارجية حمد بن جاسم، وفي أثناء حالة الهياج العام وفقدان التركيز هذه يدخل الأمير السابق عن طريق البحر قادماً من البحرين.

إن العهد الجديد في قطر قد واجه مأزقاً خليجياً عربياً عصيباً، فالخلاف مع السعودية والبحرين وأبوظبي بدرجة أقل، وكذلك مع مصر وسوريا، قد دفع به قسراً للبحث في إلحاح عن داعم خارجي.

وكان الكشف عن هذا المخطط أشبه بـ «صاحب الماراثون الشهير»، حيث إنه وقبل التنفيذ بساعات قلائل تعلل أحد المشاركين ويدعى عبد الله المري بمرض ابنته وأنه يريد رؤيتها ثم العودة، وقطع مسافة البر القطري قاصداً مقابلة الأمير. ومن ثم أحبطت

(٣) R15/2/202: Translation on Letters from Abdullah Bin Jasmine al- Thane, Rulers of Qatar to Political Agent, Bahrain, 27 May 1936, and R15/2/202 no. 817-90/ A.: From Beldrave to Hicks Bottom, Political Agent Bahrain, 20 June 1937.

المحاولة على الصعيد الداخلي، لكنها فجرت بركاناً من الغضب القطري وموجة من الاستياء لدى الحكومة الجديدة التي أعلنت عن تورط كل الدول التي استقبلت الأمير السابق في هذه المحاولة الانقلابية. وبعد ذلك سادت أجواء من الاتهامات المتبادلة وسط سيل من الانتقادات الصحافية الممجوجة بين قطر وكل من مصر والسعودية والبحرين وأبو ظبي، واستاءت الدوحة كثيراً من تعليق الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان «بأن عدد سكان قطر لا يتجاوز نزلاء فندق»، الأمر الذي دفع ولي العهد الشيخ خليفة بن زايد الى أن يقوم بزيارة اعتذار إلى أمير قطر(٤). ومن جهتها عكفت الدبلوماسية القطرية على معالجة ملف قضاياها العربية من دون مواربة في محاولة للتخفيف من الضغوط التي ترزح تحت نيرها، فأعلنت أن المشكلة مع مصر تعود إلى وساطة الأخيرة في النزاع الحدودي مع السعودية بموجب إعلان المدينة المنورة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ عندما عقدت قمة ثلاثية بين زعماء الدول الثلاث. ونجحت جهود الرئيس المصري في رأب هذا الصدع والعودة إلى اتفاق عام ١٩٦٥ الحدودي بين البلدين وأن تراقب مصر أعمال اللجنة المشتركة لترسيم الحدود خلال عام(٥)، بيد أن ذلك لم يحدث فيما اعتبرته الدوحة انحيازاً مصرياً للسعودية، وألمحت بعد ذلك إلى إمكانية أن تقوم قطر بتصدير الغاز من حقل الشمال إلى الدول الأوروبية عن طريق الأردن وإسرائيل، مما يعني تجاهل قناة السويس الممر المائي المصري، وما يرتبط بذلك من دعم للدولة العبرية في مرحلة لا يزال الصراع معها قائماً. كما كانت تصريحات الأمير السابق من القاهرة في ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٩٥ بأنه سيجري تعديلاً على حكومته للوزراء ومن فوقهم(٦) قد أكدت المخاوف وأن مصر قد تكون ضالعة أيضاً بشكل أو بآخر في الداخل القطري المضطرب. ومن ثم عجل ولي العهد ووزير الخارجية بالحركة الانقلابية قبل عودة الأمير الشيخ خليفة بن حمد، وبلغ الاستياء القطري مبلغه عندما أعلن وزير الخارجية المصري عمرو موسى أن بلاده لم تستشر في هذا الأمر، وبالتالي فهي تمتنع عن تأييده(٧). فقامت حكومة قطر الجديدة بإنهاء خدمات وتعاقدات ما يزيد على عشرين ألف مصري كانوا يقيمون في الدوحة منذ سنوات، في أعقاب مقاطعة مصر للمؤتمر الإقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنعقد في الدوحة ما بين ١٦ و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧(٨).

وهكذا يمكن القول بأن العهد الجديد في قطر قد واجه مأزقاً خليجياً عربياً عصيباً،

---

(٤) انظر: **الحياة**، ١٩٩٨/٢/١١.

(٥) فتحي العفيفي، **مشكلات الحدود السياسية في شبه الجزيرة العربية: دراسة تاريخية، سياسية، قانونية**، ملف الخليج الاستراتيجي؛ ٢ (القاهرة: المركز الأكاديمي للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٠)، ص ١٧٠.

(٦) **الحياة**، ١٩٩٥/٦/٢٥.

(٧) انظر تصريحات وزير الخارجية المصري في: **الأهرام**، ١٩٩٥/٦/٢٩.

(٨) «العائدون من قطر،» **الأهرام**، ١٩٩٧/١/٢٠.

فالخلاف مع السعودية والبحرين، وأبو ظبي بدرجة أقل، كذلك مع مصر وسوريا، قد دفع به قسراً للبحث في إلحاح عن داعم خارجي. ولم تفلح مجهودات قطر في هذا الإتجاه عندما عولت على أطراف تعيش على هامش التأثير الإقليمي، كما تعاني الرفض الدولي أيضاً، مثل العراق، وإيران، والسودان، فيما بين عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، وهي مرحلة التوجس والقلق. بيد أن هذه الحكومة الناشئة قد أقدمت بجرأة على ما اعتبرته «شراً لا بد منه»، حيث اخترق وزير خارجيتها حمد بن جاسم حواجز التقاليد العتيقة من الالتزام الذي كان يقصر الحراك السياسي ومرونته على دول بعينها فاعلة في النظام الرسمي العربي، ونجحت استراتيجيته في جلب التعاطف والتأييد الأمريكي والدعم اللامحدود. وفي الوقت نفسه، كان على قطر أن تتأهب للمرحلة الجديدة التي ستلزمها بمجموعة من الاستحقاقات الأمريكية لقاء هذه المساندة. ومن ثم، فإنه مما لا شك فيه أن التغيير المطلق الذي شهدته دولة قطر، بما في ذلك التخفيف التدريجي من الالتزام السلفي والانفتاح على مفاهيم للحكم والسياسة تتواءم مع طبيعة هذا الدور، قد أتى عليه من خارجه وليس عن ضعف فيه أو أن يكون قد مرق هذا الدور عن أصالته وعروبته، كما كان من الصعب أن تعيد النظر في أية خطوات احترازية قد اتخذتها في مرحلة تاريخية، وإنما لا بد لهذا الاستحقاق من أن يصل إلى نهايته المحتومة.

ثمة بعد تاريخي وملمح لا يفطن إليه الكثيرون يتمثل بهاجس يتردد على لسان القطريين، وله دلالة وهو يقول: «إن قطر دولة صغيرة»... وعندما سئل الشيخ عبد الله بن قاسم عن حدود بلاده، قال: «حدودي هي قصري».

لا يجد الباحث المدقق دوافع تاريخية عتيقة للتوجه القطري الجديد، ومن ثم يمكن الجزم بأن هذا التغيير المنشود ينسب برمته إلى مبادرة من السلطة، وهي أيضاً أمثولة جديدة في الأنظمة السياسية العربية أن تجد حكومة أن لها مصلحة في الديمقراطية، بعد أن ساد النمط الكلاسيكي الذي يشي بأن زاوية هذه المصلحة تنحصر في الأفراد والتيارات غير المنظمة، مثل الأندية والجمعيات والمجالس والمساجد، وفي القوى السياسية والأحزاب[٩]. ومع ذلك لا يمكن استثناء التاريخ مما يحدث في قطر التي كانت أيضاً عرضة لتلاقحات الفكر والسياسة مثل سائر الأقطار الخليجية الأخرى، وأن الشعب كان يتطلع بدوره إلى مقومات الحكم الديمقراطي كالدستور، والعدالة الإجتماعية، والحريات السياسية، ومن ثم، لم يكن تجاوب القطريين مع الناصرية على أسس تنظيمية أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وإنما تفاعلت الجماهير بشكل عفوي عبرت عنها التظاهرات الصاخبة لكافة فئات الشعب القطري، والتي نددت بالدولة البريطانية

(٩) علي خليفة الكواري، «نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٦٧ (أيار/مايو ٢٠٠١)، ص ١٣.

صاحبة الحماية على بلادهم، وقامت مجموعة مسلحة بتفجير أنابيب النفط، ونتيجة للضغط الشعبي أوقف شيخ قطر تصدير النفط الى الغرب[١٠].

وكان التنظيم شبه الوحيد الذي شهدته قطر في الستينيات الموسوم بـ «جبهة التحرير الوطني» والذي اقتصر على العاملين في مجال النفط، قد استهدف بالأساس إنهاء الاستغلال والقهر الذي تمارسه الشركات الأجنبية، وقد تزعم نشاطاتها القطب التجاري ناصر عبد الله المسند وحمد العطية. وفي هذه الأثناء برزت أول مطالبة شعبية بإجراء ديمقراطي في التاريخ القطري الحديث، وكذا فتح ملفات مع السلطة كانت لا تزال في عليائها، مثل انتخابات المجلس البلدي، وإلغاء الامتيازات التي يتمتع بها أفراد الأسرة الحاكمة. وتحولت الجبهة المنتمية إلى حزب البعث العربي الاشتراكي على أثر التحامها بحركة القوميين العرب إلى «جبهة الكفاح الشعبي» في عام ١٩٦٨، والتي لم تستمر طويلاً بسبب قيام السلطة بحملة اعتقالات وإبعادات لقيادتها في أعقاب وفاة ناصر المسند في السجن عام ١٩٦٦[١١].

ثمة بعد تاريخي وملمح لا يفطن إليه الكثيرون ربما وعته الحكومة القطرية الحالية أكثر من غيرها، وهو ذلك الهاجس الذي يردده القطريون طويلاً ترديداً لا يخلو من الدلالة السياسية المعمقة بأن «قطر دولة صغيرة». هذه المقولة لها أساس تاريخي قوي عبّرت عنه نزاعات الحدود السياسية بفعل الضغوط السعودية على حكام قطر، فعندما سئل الشيخ عبد الله بن قاسم عن حدود بلاده، قال: «حدودي هي قصري»[١٢]. وكانت سطوة آل سعود الدينية والسياسية ومقارعتهم للإنكليز ذاتهم قد عمقت إحساساً عاماً بأن بإمكانهم السيطرة على الأطراف المختلفة من شبه الجزيرة العربية، ولا يستطيع أحد إنكار حالة الجفاء التاريخي بينهم وبين شيوخ أبو ظبي. ومن ثم لا غرو أن تقود هذه الحالة الإمارتين لأن ينخرطا في مفاوضات مضنية بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧١ في ما عرف بمشروع «الاتحاد التساعي» لمقاومة التهديدات والمخاوف الإقليمية بما فيها السعودية التي لعبت دوراً ملحوظاً عن طريق البحرين في إبطال هذا المشروع الذي انتهى الى إنشاء اتحاد

---

(١٠) انظر: إبراهيم شهداد، «ردود الفعل الشعبية في إمارات الخليج العربي تجاه العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦م: من واقع الوثائق البريطانية،» **حولية كلية الإنسانيات والعلوم الإجتماعية** (جامعة قطر)، السنة ٥ (١٩٩٢)، ص ٢٢٧، و**قطر والإستعمار الجديد والإنقلابات**، سلسلة دراسات ٩ يونيو (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٢)، ص ٨٠٧.

(١١) Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf: Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*, Cambridge Middle East Library; 24 (Cambridge, MA: Cambridge University Press, 1990), pp. 152-155, and

سعيد سيف، «قطر ليست إستثناءً: النضال الديمقراطي منذ الستينات وموقف النظام من المطالب الشعبية،» **الجزيرة العربية**، السنة ٢، العدد ٢٠ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٢)، ص ٣١.

(١٢) FOL1016 L 340: From Political Resident in the Persian Gulf to Political Agent Bahrain, 17 December 1943.

الإمارات السبع المشكلة لدولة الإمارات العربية الحالية[١٣]. وهذا إلى المشروع الوحدوي كان استباقاً لمشروع وحدوي آخر كان سيخرج من الرياض في أعقاب الانسحاب البريطاني من الخليج عام ١٩٧١. وقد أثبت صدق المخاوف القطرية هذه ما ظهر من عدم وجود مستحيلات في الممارسة السياسية، وذلك عندما تجرأت دولة عربية على ابتلاع جارة ودولة ذات سيادة في ما عرف بأزمة الكويت عام ١٩٩١، ولأن التاريخ كان للسياسة أباً، فإن حيوية الابن وعنفوانه وضغط الظروف من حوله، قد يؤججان في داخله رغبة الظفر وغريزة التملك والعزة في الخطاب.

يصطدم مسار التحول الديمقراطي في قطر ـ بعد مسألة السلطة ـ بالميراث الضخم الذي قامت عليه الدولة منذ عهد المؤسس الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني المرتبط باعتماد الشريعة الإسلامية ومقتضياتها كأساس للحكم، وليست الديمقراطية الغربية هي الشورى الإسلامية أبداً.

يرتبط بالدوافع التاريخية السياسية محفز آخر يرتبط بحركة تمدد المجتمع القطري ذاته بفعل النمو المطرد وبلوغه مرحلة الوعي بالذات والآخرين، وأن أي بلدٍ أياً كانت خصوصيته لا يمكن أن يستمر بمعزل عن الديناميكية المحيطة. وقد صار من الشائع والمعتاد تساقط الدكتاتوريات والأنظمة المغلقة في عالم أريد له أن ينفتح على ذاته، وأصبحت الشرعية الزمانية الممنوحة للحكام بالقوة أو الإرث التاريخي واهية وممقوتة، وأضحت المشاركة الشعبية التي هي أصل الديمقراطيات بمثابة صك الغفران لهذا النظام أو ذاك. وهذه الأخيرة أيضاً تكتسب شرعيتها من رحلة عناء طويلة من النضال والكفاح الأيديولوجي السياسي لبلوغ أدنى مراتبها، ناهيك عن البعد الخارجي في عصر العولمة وما يشكله من تحديات واختراقات قادرة على هتك سياج الدكتاتوريات أياً كانت قوة حصانتها، والتي لم تعد بمنأى عن الاستهداف الحازق.

يعزى إلى الحكومة القطرية الحالية أيضاً جانب مهم من التغيير القائم في ملمحه الاقتصادي لجهة استبدال آلية الضبط السلطوي لريع النفط من «العصا» إلى «الجزرة»، فبدلاً من تقوية قبضة النظام وتغليظ شكيمته، فقد عمد إلى إعادة توزيع ريع النفط في شكل مشاريع تنموية لخدمة المواطنين، تؤكد على ذلك الطفرة والوفرة الاقتصادية التي تعيشها قطر التي ربما تسلمت دور الازدهار الخليجي من أبو ظبي وقبل ذلك من الكويت. ويتطلب ارتفاع سقف الحريات الاقتصادية زيادة نسبة المستقلين في دخلهم وترقيهم المهني وحراكهم الاجتماعي بعيداً عن هيمنة الحكومة، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى قيام نقابات وتنظيمات سياسية وجمعيات حقوق الإنسان وبروز نواة حركة ديمقراطية تحقق

(١٣) حول نزاع الدور والقيادة والهيمنة، انظر: فتحي العفيفي، **الخليج العربي: النزاعات السياسية وحروب التغيير الإستراتيجي** (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ٢٠٠٠)، ص ٦٢-١٠٤.

الانتقال وتؤسس لسلم إجتماعي ومصالحة تاريخية على قاعدة الديمقراطية[١٤]، وهي معايير تضمنها كاملاً الدستور الدائم المعلن عن إقراره في استفتاء شعبي في نهاية شهر نيسان/أبريل والأول من أيار/مايو ٢٠٠٣.

على السلطة في قطر التي تنشد التغيير الكامل غير المنقوص أن تقود أيضاً تحولاً راديكالياً ناجزاً إذا ما أرادت التطبيق الأمين للديمقراطية، وأن تبحث عن حلول للتخلص من ربقة الماضي في ما يتصل بضخامة المصالح العتيقة والكلاسيكية للأسرة الحاكمة وارتباط هذا الجانب بالمغالاة في المصالح الأمريكية على نحو خاص. وهو مشهد يظهر السلطة بمظهر غير الواثق الذي يتكئ على ظهير من القوة والغطرسة، ولا يتناسب أبداً مع سيادة مبدأين في مربط واحد، هما: «المواطنة»، و«الارتهان للآخر». وتشيع في قطر الآن علاقة خطيرة بين النفوذ في السلطة والمكانة الاقتصادية في القطاع الخاص، وهو تعارض فج مع المصلحة العامة ومع نصوص دستورية وقانونية سارية المفعول، وانتهاك صارخ لحرمة المال العام. ومن ثم فإن أحد المآزق الديمقراطية الجامحة هو عدم قدرة الحكومة على فك الارتباط القائم بين السلطة والثروة، أي «ضخامة مصالحها الإقتصادية»، وبين ارتباط السلطة بالهيمنة الأمريكية، وأن قطر هي أحد ركائز مثل هذا الاحتكار الأجنبي الباحث عن شرعية الاستثمار الزمني للموارد والشعوب، وهي معضلات حقيقية شاخصة في وجه الديمقراطية المنشودة. وهكذا، فإن الدوافع التاريخية السياسية للتغيير تحمل في طياتها وبدورها مناحي قصور عديدة في البرنامج المطروح للتحول المقصود. ثمة أشياء عديدة في قطر لم تنضج بعد، كما لم يحسم الجدل الدائر بشأنها.

ثانياً: محددات الممارسة الديمقراطية والليبرالية في قطر

إن إعلان السلطة في قطر عن برنامج ضخم من التغيير وجرعات مكثفة باطراد من الديمقراطية والتوجه الليبرالي في السياسة الداخلية والخارجية، وحتى تكتمل تجربتها، لا بد من أن يتسع صدرها بادئ ذي بدء لإجراء مراجعات وحوارات موسعة حول القضايا الحقيقية المفصلية التي تشكل تحديات وعوائق أساسية لا يمكن إغفالها أو تجاهلها أمام «غول» الديمقراطية الكاسح الذي لا يعترف بالمنح والمنع. لا بد للسلطة إذاً من أن تكون على استعداد لأن ترد كل شيء إلى الشعب لتستمد شرعيتها وقوتها منه أيضاً، ومن ثم يطالعنا بداية ديالكتيك العلاقة بين الديمقراطية ومصدر الشرعية السلطوية في قطر[١٥].

---

(١٤) علي خليفة الكواري، **نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار إتحاد أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٢٥.

(١٥) انظر تقريراً عن ضآلة التجربة التاريخية الديمقراطية في قطر في: Jill Crystal, *Oil and Politics in the Gulf; Rulers and Merchants in Kuwait and Qatar*, Cambridge Middle East Library; 24, updated ed. (Cambridge, MA; New York: Cambridge University Press, 1995), pp. 17-23, and

يوسف محمد عبيدان، **المؤسسات السياسية في دولة قطر**، إشراف محمد فتح الله الخطيب (بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٩)، ص ١٤٥.

يشيع بالخطأ والتداعي اصطلاح «الأسرة المالكة»، أو «الحاكمة»، وهي افتتاحية تجدها في غالبية الدساتير المؤقتة في منطقة الخليج العربي، من دون معرفة دلالات هذا التصدير أو أسانيده الشرعية. وإذا كانت المسألة أكثر وضوحاً في المملكة العربية السعودية على خلفية العقد المبرم بين «الأمير» و«الإمام» في منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، وأن الدين يقود إلى دولة، والدولة تتسيد باسم الدين، ومن ثم تصبح السلطة الممنوحة لآل سعود منذ ذلك التاريخ تستمد شرعيتها من الإسلام وأحكامه في شؤون الحكم والإدارة ومضامين الشورى والخلافة والإمامة، وأهل الحل والعقد وشروط الحاكمية الجامعة[١٦]، فإن الإمارات والمشيخات الأخرى المجاورة تستمد شرعيتها السلطوية من العرف القبلي وما جرت عليه العادة في الصحراء، وهو تفسير يصل بنا إلى الأصل الشعبي للسلطة، وأن الأمة والجماعة هي مصدرها بالبيعة والتأييد في صورة عقد بين الحاكم والشعب يفضي إلى التزام الحاكم بتحقيق الأهداف الشعبية وفق نظرية السيادة الشعبية المؤسسة على الفكر الليبرالي القائم على فلسفة الحقوق الطبيعية للإنسان (الحياة ـ الحرية ـ العدالة ـ السعادة). ومن ثم، فإن هذا النمط من أنماط الحكم أقرب ما يكون إلى الدمقرطة لكونه لا ينهض على أساس ديني أو أيديولوجي. بيد أن التناشز الاجتماعي قد بدا في ظاهرة تطور مفهوم وشكل الدولة باطراد التحول والتملص من القبلية، من دون أن تطور السلطة نفسها بما يتواءم مع هذا الجديد، والتمسك بنزعة الاستئثار بالحكم وتكريس وراثيته، بما يخالف الأصل الممنوح من ناحية، وقواعد الأهلية وشروط الحاكمية من ناحية أخرى، ويصنفها حكومات وأنظمة أوتوقراطية (Autocracy)، حيث تتركز السلطة في يد فرد واحد يمتلك وحدة مقاليد السلطة تعاونه مجموعة من «الأوليغارشية» (Oligarchy) من أصحاب الثروة التي تستخدم المناصب السياسية لتحقيق مصالح شخصية في الغالب الأعم، في حين أن السلطة الديمقراطية تعني تعزيز اللامركزية في النظام السياسي، واستعدادها لأن تتداول بمرونة من دون نزاعات معمقة[١٧].

اللافت في التجربة القطرية الآنية المستحدثة أنها قد أتت منحة من السلطة، ولا ترتكز على رصيد تاريخي دفع بالأوضاع وزخم الممارسة السياسية باتجاهها.

---

(١٦) حدد أبو الحسن الماوردي سبعة شروط لها وهي: العدالة على شروطها، والعلم المؤدي إلى الاجتهاد في النوازل والأحكام، وسلامة الحواس، وسلامة أعضاء الجسد، والرأي المفضي إلى سياسة الرعية وتدبير المصالح، والشجاعة، والنجدة، والنسب (أن يكون الإمام من قريش)، انظر: أبو الحسن علي بن محمد الماوردي، **الأحكام السلطانية والولايات الدينية** (بغداد: دار الحرية للطباعة، ١٩٨٩)، ص١٦-١٧، وعصمت سيف الدولة، **عن العروبة والإسلام**، سلسلة الثقافة القومية؛ ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ١٤٥.

(١٧) جان وليام لابيار، **السلطة السياسية**، ترجمة الياس حنا الياس، ط ٣ (بيروت: منشورات عويدات، ١٩٨٣)، ص ١٧.

من ناحية أخرى، فإن تجربة الممارسة التاريخية للسلطة في قطر، ولا سيما ما يتعلق منها بسلسلة الانقلابات، تخرج بها عن المضمون القبلي الذي تعول عليه في السؤدد والشرعية، بدءاً من تجاوز الشيخ علي بن عبد الله بن قاسم آل ثاني أخاه الأكبر الشيخ حمد بن عبد الله في الحكم، ومروراً بانقلاب الشيخين خليفة بن حمد وسحيم بن حمد ضد الشيخ أحمد بن علي في العام ١٩٧٢، وصولاً إلى انقلاب العام ١٩٩٥ الذي قام به الحاكم الحالي الشيخ حمد بن خليفة ضد والده. وعلى الرغم من أن الدستور المؤقت المعمول به منذ العام ١٩٧٠ لم يحدد خطاً واضحاً للوراثة، فإن مكمن الخطورة هو في أن «الوراثة مفتوحة، بمعنى أنها حق مباح لكل أفراد أسرة آل ثاني، وكثيراً ما انتقلت السلطة من الأب إلى الابن، وإلى ابن العم في أكثر من حالة أيضاً. وانتزاع موافقات الأسرة كان مألوفاً كذلك، مثلما حدث في ما عرف بـ «ثورة القصر» في العام ١٩٩٥». وتكرس جدلية الانقلابات هذه في تاريخ قطر المعاصر ما يسمى بـ «دائرة الخلافة»؛ هذه الدائرة ضيقة في النظم الوراثية وتقتصر على أعضاء الأسرة من الدرجة الأولى، وهم المحيطون بالأمير من أبناء العمومة والأشقاء. ولا يأتي المتنافسون من مواقع بعيدة، ومن ثم كانت مستبعدة تلك المخاوف التي راجت مع بداية الألفية الثالثة ووشت بأن وزير الخارجية هو أحد المنافسين بقوة على السلطة، وأن جهات أجنبية تدعم مثل هذا الاتجاه. وتكون الجماهير عادة إحدى الأدوات في هذا التنافس عن طريق إعلاء قيمة الديمقراطية والرغبة في تبني برامج سياسية واقتصادية واجتماعية يسيل لها لعاب هذه الجماهير الراغبة في التغيير بحثاً عن الأفضل[١٨].

تطرح الأسئلة من قبل القطريين في انشداه وهم على أعتاب الديمقراطية، كيف أن قرارات مصيرية تتعلق بمستقبلهم ومستقبل أولادهم كالاتفاق حول القاعدة العسكرية في العديد ومركز القيادة الأمريكية الوسطى، والدخول في حرب إقليمية، لا يتم الاستفتاء الشعبي عليها.

وعلى الرغم عن الانتقادات التي توجه في الغالب الأعم إلى الأنظمة الوراثية، إلا أنها تتمتع بقدر لا بأس به من الشرعية عندما يكون «الرضا» معيار شرعية السلطة وسبيلاً كي يمارس الحكام أعمالهم وتحمل مسؤولية إدارة شؤون الدولة. كما لخص العالم الألماني ماكس فيبر (Max Weber) مصادر الشرعية بالمحددات التالية:

- التقاليد، أي مراعاة الأعراف الاجتماعية السائدة.

- القانون، أي مراعاة أحكام الدستور والقانون وتطوراتهما في هذا الشأن.

---

(١٨) صلاح سالم زرنوقة، **أنماط الإستيلاء على السلطة في الدول العربية: «دراسة في الأساليب» النمط الوراثي، النمط الإنقلابي، أنماط أخرى** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٢)، ص ٢١٥-٢١٦.

– الكاريزما، القيادة التاريخية الفذة القادرة على التأثير في المجتمع والدولة[١٩].

بيد أن هذا الزخم الممنوح للسلطة في الخليج وقطر على نحو خاص ينبغي النظر إليه بحذر شديد في ظل التطورات الديمقراطية القائمة، ذلك أن هذه الشرعية تتعرض بفعل إجراءات السلطة ذاتها إلى عملية اهتزاز شديدة وعنيفة، وأن التحول بالمجتمع عن نمطيته المعهودة والتوجه الليبرالي سيفرغ هذه المرتكزات المذكورة آنفاً من مضمونها وتصبح السلطة كمن يقدم على الانتحار البطيء والتدريجي، وستجد نفسها فجأة بفعل هذا الطارئ الجديد في عمق الاستهداف الديمقراطي والليبرالي ذاته، وستنفتح شهية الجماهير المتعطشة أيضاً إلى جرعات مكثفة من الحرية، والمساواة، والعدالة، والحماية من التعسف، وإلغاء التمييز، والملكية، وحماية الخصوصيات، بوصفها مكتسبات للديمقراطية وحقوق الإنسان ستعض عليها بالنواجذ، وإذا خرج المارد من قمقمه عمت الفوضى أرجاء المكان[٢٠].

يصطدم مسار التحول الديمقراطي في قطر ـ بعد مسألة السلطة ـ بهذا الميراث الضخم الذي قامت عليه الدولة منذ عهد المؤسس الشيخ قاسم بن محمد آل ثاني (١٨٧٠–١٩١٣) المرتبط باعتماد الشريعة الإسلامية ومقتضياتها كأساس للحكم. وليست الديمقراطية الغربية هي الشورى الإسلامية أبداً، بل ثمة جدار صلب من التعارض والتضاد والتناقض بين النهجين. فالديمقراطية إنما تتطلع الى مصالح الدنيا فقط، فيما الإسلام يتطلع الى مصالح الآخرة بأفعال دنيوية وفق منطلقاته الذاتية من دون غيرها من المدخلات. ومن ثم، فإن التحايل الأيديولوجي للخروج بمساومة ومفاهمة من قبيل القول بـ «ديمقراطية إسلامية»، وفق ما نص عليه الدستور الجديد المعلن عنه في الأول من أيار/مايو ٢٠٠٣، يعني دخول السلطة والشعب إلى نفق مظلم من «اللاحسم الحضاري والسياسي» حول «التراث/العصرنة، الدين والسياسية/العلمانية». فالخلط إذاً قائم بين الديمقراطية كآلية لتنظيم الخلاف والمفاهيم الأيديولوجية المتعلقة بالعلمانية والليبرالية، والفكرة مقبولة خليجياً وقطرياً إذا كانت تعني العدل والمساواة، ومرفوضة شعبياً إذا كانت تعني العلمانية والتغريب[٢١]. ووفقاً للمناخ السياسي الدولي والإقليمي، يبدو أن

---

(١٩) عدنان السيد حسين، «السلطة ومصادر الشرعية في البلدان العربية،» **المستقبل العربي**، السنة ١٩، العدد ٢٠٧ (أيار/مايو ١٩٩٦)، ص ٩١–٩٢.

(٢٠) Michael C. Hudson, *Arab Politics: The Search for Legitimacy* (New Haven, CT: Yale University Press, 1977), p. 17, and

سعد الدين إبراهيم، «مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية،» ورقة قدمت إلى: **أزمة الديمقراطية في الوطن العربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٢ (بيروت: المركز، ١٩٨٧)، ص ٤٠٣.

(٢١) انظر: علي خليفة الكواري، محرر، **الحركات الإسلامية والديمقراطية: المواقف والمخاوف المتبادلة**، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (الكويت: دار قرطاس للنشر، ٢٠٠٠)، ص ٣٧.

الديمقراطية في قطر تعني المسار الثاني وتبعد كثيراً عن الأول في ظل الهجمة الأمريكية الشرسة على الإسلام وروافده ودعائمه أيضاً. والديمقراطية أيضاً في بعض أوجهها تتنصل من التشريع الإسلامي مثلما يشكله تعارض الأدلة العقلية والأدلة النقلية. وهناك فرق كبير بين أن تكون الديمقراطية فكرة أيديولوجية جاهزة ومعطى نهائياً يقدم باعتباره نموذجاً سحرياً للشعوب والأمم، وأن تكون صيغة تاريخية قابلة للتعديل والإضافة. وليس من السهل على الحكومة في دولة قطر زرعها في مجتمع إسلامي تقليدي متدين بالفطرة(*)، ولا سيما في ظل إصرارها على النظر إلى التيار الإسلامي (شأن الأنظمة العربية) كونه انتهازياً يتحين الوصول إلى السلطة، ثم يتنكر لكافة التيارات الأخرى بما فيها الديمقراطية التي أوصلته إلى سدة الحكم بما يمكن اختزاله في تجربتي السودان والجزائر. سيجتمع الإسلاميون يوماً ما على السلطة في قطر ويضعونها على المحك وأمام المأزق الذي وضعت نفسها فيه وسيثور السؤال التالي بإلحاح ... «أين هي ديمقراطيتكم؟».

والنموذج الإيراني المحتضر في محاولته الجمع بين الأسلمة والديمقراطية (النموذج الثيوقراطي) قد واجهته تناقضات عدة وساد الخلط بين الناس، وعلا صوت النخب مطالبة بوجوب تحرير الإسلام والمجتمع معاً من ربقة رجال الدين موضحين أن التسلطية السياسية ما هي إلا نتاج للتسلطية الدينية. وفي غضون عشر سنوات نما تيار من داخل المؤسسة الدينية ذاتها عرف بـ «الإصلاحي» يقوده الرئيس الإيراني محمد خاتمي الذي تأكد بنجاحاته الانتخابية المتواصلة التلاشي التدريجي للزخم الثوراتي، وإخفاق التجربة المروعة، ناهيك عن الرفض المطلق والعارم الذي واجهته في المحيط الإقليمي والدولي. وإذا سلمنا جدلاً بوجود التقاء محدود يوسم بـ «الديمقراطية الإسلامية»، فإنه لا بد من أن ينبع من القاعدة المجتمعية ولا يتم فرضه من علياء الأوليغارشية الحاكمة(٢٢). وإذا كانت إيران في الأخير قد حسمت خياراتها لجهة تغليب السياسة على الدين، وتسير نحو إعادة دمج الإسلام في المجتمع (علمنة الإسلام)، فإن قطر لن تقوى على المضي قدماً في هذا الاتجاه، وأن يتحول الإسلام إلى الانزواء في المساجد والزوايا ودور العبادة، وهي إن فعلت تكون قد تخلت عن الثوابت والجذور، مما

(*) يعارض غلاة النهج السلفي الذي تنهض على أسسه الدولة الحديثة في قطر إستيراد أنماط سياسية وأيديولوجية غربية لا تتواءم مع طبيعة مجتمعهم، ويرون أن القوانين الإلهية «القرآنية» هي أسس أية علاقة إنسانية، وليس للدولة الحق في إبتداع حقوق جديدة أو مشاريع مبتكرة سواء على مستوى الحريات السياسية أو الأحزاب أو التعددية، وأن الديمقراطية الليبرالية هي كفر بواح وبدعة ابتدعها الغربيون لتفتيت منظومة القيم الإسلامية. انظر: أحمد موصللي، **الأصولية الإسلامية: دراسة في الخطاب الأيديولوجي والسياسي عند سيد قطب (بحث مقارن لمبادئ الأصوليين والإصلاحيين)** (بيروت: الناشر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٩٣)، ص ٢٥.

(٢٢) Ali M. Ansari, *Iran, Islam, and Democracy: The Politics of Managing Change* (London: Royal Institute of International Affairs, Middle East Programme; Washington, DC: Brookings Institution, 2000), pp. 203-207.

يفتح المجال لمراجعات أخرى عديدة، والتجرؤ على السلطة لن يكون بأعز من التجرؤ على الدين البتة.

يتكون مشروع الدستور الدائم الذي أعدته لجنة الـ ٣٢ الذين يمثلون مختلف فئات المجتمع من مائة وخمسين مادة في خمسة أبواب رئيسية هي: «الدولة وأسس الحكم»، «المقومات الأساسية للحكم»، «الحقوق والواجبات العامة»، «تنظيم السلطات»، «الأحكام الختامية»، ومن أبرز سماته أنه يفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وينص على أن المواطنين متساوين في الحقوق والواجبات، والحرية الشخصية مكفولة ولا يجوز القبض على أي إنسان أو حبسه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة والتنقل إلا وفق أحكام القانون. وتكفل الدولة حق الانتخابات والترشح للمواطنين، وحرية تكوين الجمعيات (من دون الأحزاب) مكفولة وفقاً لأحكام القانون، كما يتبنى الدستور الجديد المبادئ التالية : حرية الصحافة والطباعة والنشر، وحرية الرأي والبحث العلمي، وحرية العبادة، وحظر تسليم اللاجئين السياسيين، والشعب مصدر السلطات، واستقلالية القضاء وسير العدالة. كما ينظم الدستور العلاقة بين قطر والدول والشركات، وهو ضمانة لعلاقات قطر الاقتصادية، وأن مفاهيم الدستور ومواده تكافئ بين الرجل والمرأة، وانخراط الأخيرة في الحياة العامة وحق الترشيح والانتخاب وتولي مناصب قيادية عليا[٢٣].

تعزى التطورات التي تشهدها أوضاع المرأة القطرية بوتائر متسارعة إلى مبادرات شخصية من حرم سمو أمير الدولة الشيخة موزة بنت ناصر المسند، بوصفها قائدة العمل النسائي ورئيسة المجلس الأعلى لشؤون الأسرة. ومن ثم فقد ارتفع معدل النشاط الاقتصادي للإناث من ٢٢,١ بالمئة عام ١٩٩٧ إلى ٣٠,٧ بالمئة عام ١٩٩٩ ليصل إلى ٤٥,٣ بالمئة بحلول العام ٢٠٠١، نتيجة لاختراق المرأة مجالات العمل المختلفة التي ظلت حكراً على الرجال سنوات طويلة، ومن بينها قطاعات البنوك ومجالات الاستثمار، ورؤساء أقسام في الجامعات والمصالح الحكومية، ومجالات القيادة والسلطة بتعيين أول وزيرة خليجية (شيخة المحمود) للتربية والتعليم في قطر، واعتزام الدولة إشراك المرأة في مؤسسات المجتمع المدني المقترحة مثل لجنة حقوق الإنسان، ناهيك عن المؤتمرات النسائية والبعثات التثقيفية التدريبية للكوادر النسائية. ويخشى المراقبون من اختلال النسق القيمي المجتمعي من خلال التغيير المطرد في أنماط السلوك المغايرة لقيم المجتمع الأصلية والنمطية، والمتمثلة في الاستقلالية المفرطة والمنعزلة، والمنافسة، والحرية الزائدة، وقيم الأمومة الغربية، والعلاقات الزوجية، والتقليد والمحاكاة، وأنماط السلوك العدواني[٢٤].

---

(٢٣) محمد جهام الكواري، «قطر، الاستفتاء على الدستور يثير نقاشاً عن الحريات والحقوق... بمشاركة المرأة»، **الحياة**، ٢٠٠٣/٤/٢٧.

(٢٤) انظر ورقة عمل ميثاء سالم الشامسي التي قدمت إلى: «المرأة الخليجية.. إلى أين؟ =

واللافت في التجربة القطرية الآنية المستحدثة أنها قد أتت كمنحة من السلطة، ولا ترتكز على رصيد تاريخي يكون قد دفع بالأوضاع وزخم الممارسة السياسية باتجاهها. وكانت مشيخة قطر من أكثر الإمارات العربية في الخليج هدوءاً واستقراراً واتساقاً داخلياً. ولم تعرف مطالبات عنيفة أو دؤوبة بالأطر والهياكل الديمقراطية كما شهدتها البحرين والكويت منذ العام ١٩٣٨، وإنما بدأت تجربتها في المشاركة السياسية منذ العام ١٩٧٢ بتأسيس مجلس للشورى من ٢٠ ثم ٣٠ عضواً يمثلون الفئات الجديدة من المهنيين والتجار والمثقفين ذوي التعليم الحديث، وتجربة المجلس البلدي[٢٥]. ويعزى مثل هذا الاستقرار النسبي إلى صغر حجم المجتمع ومحدودية سكانه وتماسكه المذهبي (السني) وأواصر القربى والنسب وضآلة عدد الشيعة. كما يعزى في جانب كبير منه إلى الود والاحترام الذي تتمتع به أسرة آل ثاني الحاكمة. وتاريخياً كان الأمير قريباً من هموم الشعب ومشكلاته ومتجاوباً مع الرأي الآخر الذي يسمح له بالتعبير وفق إسلوب حضاري متميز. ولا يجد الباحث المدقق عوامل داخلية تدفع بالأوضاع نحو الديمقراطية سوى أن الأسرة الحاكمة قد نجحت بالاستمرار في الحكم لأكثر من مائة وثلاثين عاماً، وهي فترة زمنية طويلة نسبياً، ومن ثم فهي من أعرق المؤسسات السياسية في الوطن العربي. وتتميز الثقافة السياسية الحاكمة في قطر بالذرائعية (البراغماتية)، إذ لم تأت قرارات الحكم بوحي من أي فكر مسبق أو أيديولوجية سياسية، وكان النظر إلى النتائج العملية المثمرة التي تنتهي إليها قراراته هي الخط السياسي العام لمؤسسة الحكم. وهناك النزعة القطرية، أي الوعي بالانتماء القطري وإدراك مصالحه، وهي الخطوة الأولى نحو فكرة المواطنة والشعب والاتفاق الاجتماعي، وثم الاتجاه الاستقلالي والإحساس المبكر بفكرة السيادة. وتحولت قطر في السنوات الأخيرة إلى مرآة للنخبة العربية بكل فصائلها ونزاعاتها ومشاحناتها عبر وسائل إعلامها الليبرالية (قناة الجزيرة الفضائية) ومنتدياتها ومؤتمراتها الهادفة إلى إعطاء المجتمع جرعات مكثفة من الوعي السياسي والتقدمي. غير أن قرار الانتقال إلى الديمقراطية لم تصغه عوامل ذاتية بحتة، فقد لعبت السياسة الدولية والإقليمية دوراً بارزاً في إنضاجه[٢٦].

= (ندوة)،» في: **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٧٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)، ص ٨١-١٠٢، ومنيرة أحمد فخرو، «موقع الحركات النسوية في مؤسسات المجتمع المدني في البحرين والكويت والإمارات،» **عالم الفكر**، السنة ٢٧، العدد ٣ (كانون الثاني/ يناير- آذار/مارس ١٩٩٩)، ص ١٢٥.

(٢٥) انظر: يوسف عبيدان، **معالم التنظيم السياسي المعاصر في دولة قطر: دراسة تحليلية لأحكام النظام الأساسي المؤقت المعدل للحكم، ١٩٧٢-١٩٨٤** (الدوحة: دار الكتب، ١٩٨٤)، ص ١٤٣، و سعد الدين إبراهيم، «المجتمع المدني في دول الخليج العربية،» ورقة قدمت إلى: **مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين** (مؤتمر)، إعداد جمال سند السويدي، ط ٢ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٩)، ص ١٢٥.

(٢٦) انظر: Graeme Gill, *The Dynamics of Democratization. Elites, Civil Society and the Transition Process* (Basingstoke: Macmillan, 2000), p. 210, and =

على أية حال، فإن العهد الجديد في قطر قد شهد قراراً صدر في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ عن الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني يقضي بإجراء أول انتخابات بلدية في قطر في آذار/مارس العام ١٩٩٩، كخطوة أولى على طريق المشاركة الشعبية في القرار[٢٧]. وفيما جرت انتخابات المجلس البلدي المركزي وسط احتفاء إعلامي محلي ودولي كبيرين، إلا أن التجربة لم تسفر عن المراد منها، حيث اتضح وجود مشكلات كثيرة متراكمة بين المجلس ووزارة البلديات. كما أن خطوة إدماج المرأة في التجربة الانتخابية لم تحقق الانعكاسات الإيجابية المأمولة على طريق مشاركة المرأة القطرية[٢٨]، علاوة على أن هذه الخطوة الديمقراطية قد خلت في بدايتها من المضمون الديمقراطي الحقيقي عندما تناقضت مع ذاتها وضاقت ذرعاً بالرأي الآخر عن طريق صدور أمر أميري باعتقال عبد الرحمن النعيمي، صاحب التوجه الإسلامي، على خلفية تقديم الأخير عريضة إلى مجلس الشورى تحمل تواقيع تمثل شرائح المجتمع القطري وترفض انخراط المرأة في الحياة العامة على النمط الغربي. كما أن هذه السياسة من شأنها أن تفضي إلى اتساع مجالات عمل المرأة وسطوتها على فرص الرجل الذي قد يجد نفسه مضطراً للتقاعد فيما زوجته تعمل، مما يعد إخلالاً بقيم المجتمع القطري وعاداته. وبعد أن قضى النعيمي ما يقارب الثلاث سنوات في السجون من دون محاكمة وبضغط من منظمات حقوق الإنسان، خرج ليستقبله الأمير بوصفه الصديق القديم الذي كان مسؤولاً مباشرةً عن ترتيبات لقاءات الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مع رجالات الفكر السياسي الإسلامي، أمثال الشيخ عبد المجيد الزنداني، والشيخ أحمد ياسين، زعيم حركة حماس الفلسطينية، وغيرهما من علماء العربية السعودية[٢٩].

وعشية الإعلان عن الدستور الجديد، دللت التجربة على عدم ليبراليتها عندما اعتقلت السلطة عبد الله العمادي، الكاتب الإسلامي في جريدة **الراية** إثر كتابته مقالة بعنوان «لا للدستور» ركز فيه على سلبيات الدستور ومواده[٣٠].

إن الانفتاح السياسي الذي تشهده دولة قطر، بشقيه الديمقراطي والليبرالي، سيتحدد بشكل مطلق في ضوء التغيرات التي ستطرأ على اتجاهات الانفراج «السلطوي» لدى الأسرة الحاكمة ذاتها، ومدى استعدادها لتقبل نخب سياسية

= فايز الصياغ، «تقرير عن: اللقاء السنوي الثاني عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية: الانتقال إلى الديمقراطية في البلاد العربية» أكسفورد، ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٢،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٦ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢،» ص ١٨٣.

(٢٧) انظر: **الأهرام**، ١٩٩٥/١/١٦، **والقبس** (الكويت)، ١٩٩٦/٥/٢٣.

(٢٨) انظر: **التقريرالإستراتيجي الخليجي ٢٠٠٠- ٢٠٠١** ([الشارقة]: دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، ٢٠٠١)، ص ٢٢٣.

(٢٩) انظر: تقارير «جمعية الدفاع عن عبد الرحمن بن عمير» الصادرة في لندن بين عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧.

(٣٠) انظر: **الراية** (قطر)، ٢٠٠٣/٤/٢٩.

جديدة قد تكون راديكالية من بروليتارية الأيديولوجيات السالفة، ومدى قدرتها على التحكم في بنية السلطة، وطبيعة توازن كافة القوى والتيارات، والملاءمة الاقتصادية، والحد من غلواء التأثر الجامح بالتحولات العالمية، ونبذ فكرة الوقاية والحماية الأمريكية، واليقين بأن الضمانات الشعبية والمجتمعية أوثق دلالة وأكثر استمرارية وديمومة.

ثالثاً: الانعكاسات الإقليمية للتحول الديمقراطي في قطر

ثمة مجموعة من القيم السياسية والاجتماعية والاقتصادية الجديدة تتسرب مفاعيلها إلى أوصال مختلفة من الخليج العربي منذ عقد من الزمان؛ تغيرات وتحولات تسمع أصداؤها هنا وهناك بين الفينة والأخرى، ولا يعرف على وجه الدقة بعد، أين مصدر رجع الصدى هذا؟ مؤثرات وإرهاصات داخلية أم ضغوط خارجية عنيفة؟ وأين تكمن بؤرة هذا الزلزال وتوابعه التي تطرد بالتداعي. وهل يعود إلى حالة الاحتقان السياسي والكبت الاجتماعي والوجل الاقتصادي التي بلغت مداها بعد قرون من التعايش الراكد والسكون المدقع، أم أن المتغيرات العولمية العاصفة تجتاح كافة النتوءات، أياً كانت صلابتها ومنعتها ومضاداتها الحيوية والكسولة؟ ورغماً عن هذه التساؤلات المحيرة والمربكة، إلا أنها تبدو برمتها إرهاصاً منطقياً للتحول الراهن، وأن الإنعكاسات المناهضة والمؤتلفة سيتحدد الكثير من مساراتها وجدواها ويتوقف على مدى قابلية هذا المؤثر أو ذاك على الاختراق والهيمنة في الفواعل الداخلية والخارجية، ليتحدد أيضاً الكثير من ملامح القادم المخبوء[٣١].

الإجراءات الديمقراطية والتوجهات الليبرالية التي اعتمدتها دولة قطر واتخذتها كأسلوب للممارسة السياسية في الداخل والخارج، والوعد بقيام مؤسسات ديمقراطية حقيقية غير مقننة، ليست كما يتصور البعض أو كما تروّج له الميديا المنحازة، سابقة كمن ألقى حجراً في الماء الراكد الآسن، بل على العكس هناك دول عريقة في الديمقراطية والممارسة الشعبية قبل قطر بعقود طويلة كما في الكويت والبحرين والمشاركات في صنع القرار، كما يمثله أهل الحل والعقد في العربية السعودية، والمجلس الاتحادي في دولة الإمارات العربية المتحدة، وما شهدته هذه الأقطار جميعها من مساجلات الرأي في النوادي والجمعيات الأهلية والتنظيمات الليبرالية العديدة في دول الخليج العربي[٣٢].

---

(٣١) للمزيد من التفاصيل، انظر: فتحي العفيفي، «الإستراتيجية الأمنية الجديدة في منطقة الخليج العربي،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٩ (آذار/مارس ٢٠٠٣)، ص ٢٠-٢٧.

(٣٢) برز من هذه التنظيمات منذ بداية الخمسينيات من القرن المنصرم، الحزب الوطني الديمقراطي الكويتي ١٩٥٤، اللجنة الوطنية للدفاع عن حرية البحرين ١٩٥٤، الأمراء الأحرار في السعودية والذي بلغ ذروته في العام ١٩٥٨ يتزعمه الأمير طلال بن عبد العزيز، والتجربة البرلمانية في الكويت الممتدة ما بين عامي (١٩٦٣-١٩٧١)، والمجلس الاستشاري الوطني الإماراتي الذي أعلنه =

بيد أن التجربة القطرية تتميز بجديتها وشموليتها، وأنها لم تكن انعكاساً لضغوط داخلية أو مشكلات اقتصادية تدفع الدولة والسلطة إلى التخلي عن التزاماتها، وإنما في ظل طفرة اقتصادية هائلة جعلت من دخل الفرد القطري أعلى معدل في العالم، ناهيك عن الضمانات التي كفلتها السلطة ذاتها لإنجاح هذا المشروع التحويلي. والتشجيع الأمريكي إلى حد المشاركة في حيثياته لتجعل منه سابقة تغيير ونموذج قابل للتعميم، هو ما أكد على جاذبية هذه التجربة من دون سواها.

على أية حال، فإن الممارسة السياسية لدولة قطر منذ منتصف تسعينيات القرن المنصرم، قد صارت تميزها خاصية «البريزماتية»، بمعنى أنها تشهد منذ عقد من الزمان تقريباً محاولات مضنية للانعتاق من القديم التقليدي واقتحام الحديث أو العصري. فانحشرت في مكان ما بين الاثنين: لا هي نجحت في الانعتاق، كما لم تفلح في الاقتحام، وبقيت معلقة تتلقى «المدخلات العصرية» وتخرجها في شكل حزم مختلطة بين خصائص القديم والحديث، وهو نمط من المتغيرات المتنافرة المشوهة وليست متكاملة أو مندمجة. وتصارع دولة قطر الآن ثيراناً ضخمة من المعايير والقيم الجارفة بفعل العولمة تريد لها التغيير قسراً وعنوة، وتحول بينها وبين رغبة التشبث بالأصول والجذور المتوغلة والممتدة في كل أوصال الجسد الواحد. وصار المجتمع القطري تلفه خاصية «البريزماتية» في ضبابية وغموض حالكين، وبإمكان المراقب رصد مشاهد ومضامين العولمة ومؤسساتها، كمنظمة التجارة العالمية، والأمم المتحدة، وميثاق حقوق الإنسان، وكلها قائمة وموجودة في صلب عملية صنع القرار، وإلى جانبها تماماً حزمة المكونات القديمة مثل الشوفينية، وعدم الثقة، والانفعالية، وعدم احترام المواثيق، ورغبة التدخل. ومن ثم، فقد صارت الدولة العصرية في قطر تفتقر إلى التوازن التقليدي المرن بين القبائل في الكيان الواحد، كما هو الحال بين الكيانات السياسية داخل الإقليم الجزروي. واندثرت مفاهيم «الولاء» و«الديرة» وعرف الصحراء، وحلت محلها مضامين «توازن القوة الإقليمي» المرتبط بتوازن القوة الدولي الذي يحتاج في توغله إلى نموذج الدولة ذات الثقوب المتعددة (Porous)[٣٣].

= الشيخ زايد بن سلطان منذ العام ١٩١٧. للمزيد من التفاصيل، انظر: عثمان عبد الملك الصالح، «حقوق الإنسان وضماناتها: دراسة مقارنة في دساتير الخليج والإعلانات العالمية وأصول هذه الحقوق في الإسلام،» **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، السنة ٥، العدد ١٨ (نيسان/أبريل ١٩٧٩)، ص ٤٩، ومفيد الزيدي، **التيارات الفكرية في الخليج العربي ١٩٣٨-١٩٧١**، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٤٠-١٤٤.

(٣٣) جميل مطر، «العلاقات بين الدول العربية الخليجية والدول العربية غير الخليجية: إطار للتفكير في الواقع والمستقبل،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٤، العدد ٢٦٨ (حزيران/يونيو ٢٠٠١)، ص ١٤٥. وعن الولاءات والدير القبلية والثوابت الجزروية، انظر: بهاء أبو لبن، «صراع القيم في المجتمع العربي،» ورقة قدمت إلى: **القيم والعادات والتقاليد العربية وأزمة التطور الحضاري، وقائع ندوة الكويت ٧-١٢ أبريل/نيسان ١٩٧٤** ([الكويت]: جامعة الكويت، جمعية الخريجين، ١٩٧٤)، ص ٣٣٤ وما بعدها.

ينظر إلى دولة قطر، وبفعل حداثة التجربة الديمقراطية وسرعة وتيرتها، على خلفية الارتباط المطلق بالسياسة الأمريكية وتجاذباتها مع الدولة العبرية، والانفتاح المضاد على كوبا، وزيارة أمير الدولة لموريتانيا المتورطة في علاقات مرعبة مع إسرائيل في ١٨ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، لدعم النظام الذي نجا من محاولة انقلابية لقاء سياساته[٣٤]، بعين القلق والترقب والحذر خشية أن تشكل بهذا الدور الجديد نموذجاً فجاً للدولة المثقوبة، كما لا يفهم على وجه الدقة السر الذي يجمع بين محور الدوحة ـ نواكشوط ـ أسمرة في نسق إقليمي واحد. وتؤكد تصريحات وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني المتعددة، ليس فقط على التنظير للسياسات الخليجية والعربية، وإنما على دور أمريكي قطري في الإقليم يهدف إلى الترويج لمفاهيم وأنماط سلوكية جديدة وسطوة الدولة المهيمنة عالمياً، وأن الدول العربية ليست أمامها سوى أن تسلك دبلوماسية التوسل بغية اجتذاب التجاوب الأمريكي مع الأماني العربية في القضية الفلسطينية وغيرها[٣٥].

وربما يحاكي التاريخ ذاته عندما نتذكر كيف أن السلاطين المماليك قد أقاموا تحالفات مع ممالك الفرنج خلال الحروب الصليبية، ثم حكام البندقية وأراغون، ليتقوى بهذه التحالفات بعضهم على بعض. بيد أن ما يخشى بأسه بدرجة كبيرة بعيداً عن الممارسة السياسية، هو أن تكون دولة قطر قد أرادت بهذا التوجه اللافت مقاومة الاختراق «الإقليمي» القائم منذ عقود باسم الإسلام بـ «الوكالة عن أمريكا». وليس خفياً أن العربية السعودية بمكانتها الدينية تمارس في المحيط الجزروي العربي دوراً له قيمته وتأثيره عن طريق مؤسسات الدعوة الإسلامية وأموالها وما يصدر عنها من فتاوي وآراء في شؤون السياسة والاقتصاد. وقد عبّر مثل هذا الدور عن نفسه بقوة من خلال المساهمة في انهيار الشيوعية، ونموذجي أفغانستان وإيران، وتنامي حركات الإسلام السياسي الجهادية على نحو خاص وانحرافها لتشكل اتجاهاً راديكالياً تمثل في بروز تنظيم القاعدة، وتورط ما يربو على خمسة عشر سعودياً في تفجيرات واشنطن ونيويورك في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ناهيك عن المقاومة الإسلامية لحركتي «حماس» و«الجهاد الإسلامي» للغطرسة الصهيونية في فلسطين.

ويؤكد على رغبة مقاومة هذا الاختراق الإقليمي السعودي الديني سيل التصريحات والإجراءات الصادرة عن الإدارة الأمريكية في ما يتعلق بسياستها في المنطقة الخليجية. فقد كتبت صحيفة **النيويورك تايمز** في الثالث عشر من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ «أن السعودية تتسامح مع الإرهاب، وان الامتناع عن انتقاد الفساد والقمع السياسي في المملكة ليس له من نتيجة سوى التشجيع على مثل هذه العادات الهدامة»[٣٦].

---

(٣٤) **الحياة**، ٢٠٠٣/٦/١٩، ص ٦.

(٣٥) العزب الطيب الطاهر، «قطر من يستطيع أن يقول لأمريكا.. لا؟،» **الأهرام**، ٢٠٠٢/١٠/١١.

(٣٦) وردت في عرض كتاب: غازي القصيبي، «أمريكا والسعودية حرب إعلامية أم مواجهة سياسية،» **الحياة**، ٢٠٠٢/٢/٢.

كما شنّ اللوبي الصهيوني حملة إعلامية على موقف السعودية من مشكلتي فلسطين والعراق من خلال لورانت موراويس (Laurent Murawies)، الخبير في مؤسسة «راند» الأمريكية المتخصصة في شؤون الدفاع، الذي أكد في تقاريره الى الخارجية الأمريكية «أن السعودية قد انتقلت من كونها حليفة وصديقة إلى عدو استراتيجي، مما يستوجب احتلال مناطق النفط وتجميد الأرصدة السعودية في الولايات المتحدة، وأن قاعدتي العديد والسيلية في قطر تشكلان بديلاً موفقاً من قاعدة الأمير سلطان الجوية»[٣٧]. والغريب أن هذا التصريح الصادر في نهاية العام ٢٠٠١ قد شهد تنفيذاً على أرض الواقع في أعقاب الحرب الأمريكية على العراق، حيث أعلنت القيادة الأمريكية الوسطى من قاعدة السيلية في قطر رحيل القوات الأمريكية عن القاعدة السعودية ونقل مركز القيادة إلى القاعدة القطرية. كما كان غريباً أن تتنكر الإدارة الأمريكية، ممثلة في الرئيس بوش الابن في زيارته إلى الشرق الأوسط في ما بين ٥ و٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٣ للمجهود التاريخي الذي قدمته العربية السعودية لبلاده، وعمد إلى تقديم الشكر إلى قطر، بوصفها الحليف الاستراتيجي، وباقي دول الخليج عدا السعودية، وهو بذلك إنما يدلل على أن بلاده لا تقيم وزناً سوى لمصالحها القائمة، وهو ما ينذر بأن الاحتلال الأمريكي للعراق، وارتهان هذا البلد للإدارة الأمريكية بصورة غير معلومة، قد يفقد قطر أيضاً مثل هذه الميزة الاستراتيجية التي تعول عليها حالياً، مع وجوب مراعاة أن بوش لم يزر قطر ولم يهبط في مطار الدوحة، وإنما جاء بحسب بيان البيت الأبيض لتقديم الشكر للقيادة الأمريكية الوسطى المسؤولة عن إدارة الحرب في العراق والموجودة في قاعدة السيلية، وهبوطه في قاعدة العديد خير دلالة على ذلك بوصفها قاعدة أمريكية مستقلة لا تخضع بحسب الاتفاق الموقع بين الجانبين قبيل الحرب على العراق للسيطرة أو السيادة القطرية عليها[٣٨].

ويتميز السلوك القطري الليبرالي في بعض أو معظم مواقفه المعلنة، وبحسب تعبيرات وزير الخارجية، بأنها اتجاهات «سيادية» يحق لكل دولة بمقتضاها أن تحدد مساراتها وفق مصالحها الذاتية والخاصة، فيما أصبحت «السيادة» عقيدة تستخدمها أقطار عربية في مواجهة أقطار عربية أخرى، وليست مجرد قواعد قانونية تتحصن بها الدولة في مواجهة الاختراق الخارجي، ولسد الثقوب المتناثرة في جسد الدولة. وقد اتسع

---

(٣٧) *Navigating Through Turbulence: America and the Middle East in a New Century,* Report of the Presidential Study Group (Washington, DC: Washington Institute For Near East Policy, 2001);

أحمد سايم البرصان، «اللوبي الصهيوني والإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط،» **السياسة الدولية**، العدد ١٥٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢)، ص ٦٦، وإليكس قشمان: «الأمريكيون يميلون إلى تغيير وجه الشرق الأوسط،» **يديعوت أحرونوت**، ٢٠٠٢/٩/٦، وقد ترجم في جريدة **القدس العربي**، العدد ٨٠٧، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، ص ٩.

(٣٨) مارك فاينمان، «الاتفاقية الأمريكية ـ القطرية، تتيح للولايات المتحدة إستخداماً أوسع ودائم،» **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٢/١٢/١٢.

هذا التغلغل الليبرالي إلى ما يمكن تسميته بـ «السيادة العابرة الدول» أو التضحية بمصالح هذا الشقيق القومي لأجل مصالح قطرية ضيقة للغاية. وقد ضجت الحكومة السعودية من السياسة القطرية وأعلنت احتجاجاتها غير مرة، إلى حد سحب السفير السعودي من الدوحة، ومقاطعة مؤتمرات تستضيفها قطر على أراضيها، للتأكيد على أن قطر تستخدم كذريعة للإضرار بالسعودية[٣٩].

من ناحية أخرى، لا يمكن فهم أو قبول الدعم اللوجستي اللامحدود الذي قدمته دولة قطر في الحرب الأمريكية العدوانية ضد دولة عربية مهمة، وهي العراق، سوى من قبيل التطبيق اللامحدود لنموذج «Porous» وإذا كان الموقف الكويتي له عذره وأوجاعه التاريخية، ودول الخليج الأخرى لم تعلن في سفور عن تأييد ضرب العراق، وقدمت كل منها مساعدات محدودة وخجولة، ناهيك عن حالة الانبطاح العربي الشاملة في عمق الأزمة والكارثة[٤٠]، يبقى موقف الدوحة ليمثل بزخمه وفجاجته الليبرالية السلبية المتناهية التي لا تعرف خطوطاً حمراء، عندما يتم تجاوز «القومية» و«الدينية» بعد أن صدرت الفتاوى من مظانها تحرم وتجرم أية مساعدات للعدوان الأمريكي. وكما أن السلوك الأمريكي على مدى عقد من الزمان قد لقي «الضربة المرتدة» العنيفة المتمثلة في تفجيرات أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، فإن الممارسة القطرية أيضاً ليست بمنأى عن ذلك. ويتساءل القطريون في انشداه وهم على أعتاب الديمقراطية، كيف أن قرارات مصيرية تتعلق بمستقبلهم ومستقبل أبنائهم، تلك المتصلة بالاتفاق حول القاعدة العسكرية في العديد، والموقعة بين وزير الدفاع الأمريكي رامسفيلد ووزير الخارجية القطري في ١١/١٢/٢٠٠٢[٤١]، ومركز القيادة الأمريكية الوسطى، والدخول في حرب إقليمية، ليست دفاعاً عن النفس لا يتم الاستفتاء الشعبي عليها؟ كما أن مقاومة هذه الإجراءات مجتمعة ورفض الأجنبي يعد عملاً دستورياً يتفق والحريات المدنية الجديدة، وحق الرأي والتعبير، والمساءلة البرلمانية، إجراءات كفلها الدستور الجديد، وستواجه السلطة مآزق ديمقراطية عديدة في إدارة القضايا الجامحة باسم الديمقراطية.

لم تخترق دولة قطر جدار المشاعر والتقاليد العربية فحسب، وإنما عمدت إلى خرق صريح لكافة الأطر والهياكل التي حكمت عرفاً وقانوناً واقع العلاقات السياسية العربية، بما في ذلك مواثيق جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، وأن الدولة التي

---

(٣٩) انظر: عرضاً تحليلياً لهذه الإشكالية في: العفيفي، **الخليج العربي: النزاعات السياسية وحروب التغيير الإستراتيجي**، ص ٢٠٥-٢٠٨.

(٤٠) انظر المشهد السياسي العربي والخليجي على نحو خاص إبان الأزمة في: محمد السيد سعيد [وآخرون]، **الخليج.. والمسألة العراقية: من غزو الكويت إلى إحتلال العراق ١٩٩٠-٢٠٠٣**، تحرير أحمد إبراهيم محمود (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص ٦٠-٩٣.

(٤١) مارك فاينمان، «الاتفاقية الأمريكية القطرية تتيح للولايات المتحدة استخداماً أوسع ودائماً لأربع قواعد عسكرية،» **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٢/١٢/١٣، وآريك شميت وفليليبس شينون، «أمريكا تنشر رادارات متطورة مربوطة بالأقمار الصناعية في قطر،» **الشرق الأوسط**، ٢٠٠٢/١٢/٢٧.

رفضت التدخل الإقليمي في شؤونها عشية الانقلاب المؤرخ في ١٩٩٥/٦/٢٧ قد انخرطت عملياً في عدوان على دولة عربية كبرى لتغيير شأن داخلي يتصل بنظام الحكم في العراق.

إن التفلت الليبرالي لدولة قطر في شقه الاقتصادي، وبعد أن سار شوطاً أبعد عن قوميته وخليجيته مفتوناً بمساحيق العولمة، من دون أن تهيئ الدولة مسبقاً كوادر وطنية (نخب العولمة) ويتم الوثوق المطلق بـ «وكلاء العولمة» من مندوبي وممثلي الشركات العملاقة، والتي يقف وراءها عدد من كبريات «خزانات التفكير» من نوع المنتدى الاقتصادي العالمي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، سيجعل هذا الاقتصاد في استثماراته الفعلية والقائمة تابعاً ومرهوناً. وإذا كانت الدولة الأعظم قد قررت منذ مجيء جورج بوش (الابن) إلى الرئاسة أن تحسم معركتها مع قوى العولمة لتختزلها في «الأمركة»، فإن التجربة في قطر لم تنضج بعد إلى الحد الذي يسمح لها بالوقوف على قدميها. فالمتسرب عبر ثقب العولمة للدولة في قطر سيصطدم حتماً بالمتسرب عبر ثقب القومية، وبالمتسرب عبر ثقب الإسلام، ومن ثم بالكوامن التقليدية لتشكل في مجموعها «الدمقرطة القسرية المتعجلة» والديمقراطية المفروضة بالاختيار، وتغدو الليبرالية مجرد إسقاط لمفاهيم غربية فرضتها إرادات أجنبية(٤٢).

إن الانفتاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تشهده دولة قطر بأساليب ديمقراطية وليبرالية لا بد من أن يقود المسؤولين في هذا البلد المهم عربياً إلى أن مفاتيح التحكم والسيطرة والقيادة قد صارت برمتها بإرادة غير البعيد دينياً وقومياً (وليست في قطر أبداً كما يتوهم البعض ذلك). ولم يعد بالإمكان التنصل من هذا الالتزام أو ذاك، كما أن العولمة لا تخضع لعمليات «الفلترة» وإنما تتوغل بفعل الحرية المطلقة في الاختيار والسلوك والتعددية الثقافية اللامحدودة. ونحن لا نحمّل التجربة في قطر أكثر مما تحتمل، وإنما نؤكد على رغبتها في المضي في طريق التحديث إلى نهايته بعد أن تم بالفعل شد وثاق المجتمع بأطرافه الأربعة وربطه بعجلة العولمة (الأمركة) بدعوى أنها حليف استراتيجي بحسب الميديا الأمريكية. ويجب أن نتذكر كيف أن هذه الميديا ذاتها قد ألقت بأكثر من حليف تاريخي من النافذة بين عشية وضحاها، وأن هذه الشراكة ستستوجب تورط قطر وانخراطها في التزامات إنفاقية ضخمة على النزاعات والحروب والأزمات الإقليمية التي ستخوضها الولايات المتحدة لحسابها الخاص. فعلى سبيل المثال، أنفقت قطر أكثر من مليار دولار لتحديث قاعدة العديد العسكرية حتى تكون قادرة على استضافة الطائرات الأمريكية الثقيلة والقاذفات الاستراتيجية بكامل حمولتها. كما

---

(٤٢) انظر يوسف الشويري، «الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الإنتقال،» **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٨٩ (آذار/مارس ٢٠٠٣)، ص ١٠٠، و Christian Jopphe, *Immigration and the Nation, State: The United States, Germany, and Great Britain* (Oxford; New York: Oxford University Press, 1999), p. 315.

جرى تطوير قاعدة السيلية كمركز متطور للقيادة الجوية بما يناهز مثل هذه التكاليف السابقة[٤٣]، وكذلك المساهمة في تكاليف الإقامة والإعاشة للجنود والقوات الأمريكية والنتائج السلبية لمثل هذا الوجود، ناهيك عن تخلي قطر المطلق عن مفاهيم المواطنة بمحتواها القطري والقومي وحق الشعوب في مقاومة الاحتلال والكفاح من أجل الاستقلال بعيداً عن أي سيطرة أجنبية. وهذا ما أكدت عليه تصريحات وزير الخارجية القطري في برلين في ١٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٣ بأنه «قلق من تطور عمليات المقاومة المسلحة ضد القوات الأمريكية في العراق، وأن على هذا الشعب السعي إلى كسب السلام سياسياً، وإلا تحولت بلادهم إلى افغانستان أخرى»[٤٤]. إنها ليبرالية غريبة وجديدة هذه التي تؤدلج للاحتلال الأمريكي لمناطق قومية حساسة ومؤثرة، وتكرس لجدلية الإحباط واليأس في نفوس الجماهير والشعوب. ولا بد للدولة في قطر من أن تحزم أمرها أمام العديد من القضايا الحساسة المطروحة في ثنايا هذه الدراسة. وإن الأمر ليس مأموناً على هذا النحو أو ذاك، وإن التفرد والانشقاق والاستعلاء لا يمكن أن تشكل أهدافاً استراتيجية لأي دولة، وإن ما يخشى بأسه بدرجة كبيرة أن تتحول التجربة في قطر إلى «الليبرالية التسلطية» و«الديمقراطية الاستبدادية» كتعبير فج وإفراز مشوّه للحداثة العليا الفوقية.

خاتمة

ليس من اليسير إذاً الجزم بأن هناك تجربة ديمقراطية حقيقية في قطر، ما لم تحسم السلطة المتبنية لهذا المشروع أمرها أمام العديد من القضايا والإشكاليات المحورية. فالديمقراطية في أدق مراميها تهدف إلى خضوع الحاكمين لإرادة المحكومين ومصالح الدولة، خضوعاً منظماً مقنناً وممأسساً عبر انتخابات حقيقية، وأن تقبل شركاء سياسيين جدد في الحكم بوصفه جوهر الديمقراطية. وإن إطلاق الحريات في الفكر والاعتقاد على النحو الذي أتى به دستور الأول من أيار/مايو ٢٠٠٣ يعني ضمناً قبول تيارات سياسة جديدة لا تبحث عن العدالة الاجتماعية فحسب، وإنما مماحكة السلطة في ذاتها. سينزلق المجتمع برمته إلى هوة سحيقة من المساجلات الفكرية من قبيل الترف السياسي (نخب تلهو بالديمقراطية)، وستكتشف الدولة في قطر أن لا أحد يتحمس كثيراً للديمقراطية. فالليبراليون المتأثرون بقيم الحداثة الغربية مع تغييب الديمقراطية لأنهم يعلمون أن الأغلبية الشعبية ليست في صالحهم، وإنما تساند الطرف المنافس لهم من السلفيين. وهؤلاء الأخيرون يرون في الديمقراطية نمطاً غربياً يجعل من الشعب مصدر السلطات، وعندهم أن السيادة المطلقة «لله»، والاستعصاء الديمقراطي في شقه السياسي

---

(٤٣) السيد سعيد [وآخرون]، **الخليج.. والمسألة العراقية: من غزو الكويت إلى احتلال العراق ١٩٩٠-٢٠٠٣**، ص ١٥٣.

(٤٤) الكسندر الديك، «حمد بن جاسم يحذر من أفغانستان ثانية في العراق،» **الحياة**، ٦/١٨/ ٢٠٠٣، ص ٢.

يوازيه «تسلطية اقتصادية» في ظل غياب العدالة التوزيعية، وبروز طبقة جديدة في قطر يعبر عنها بـ «رأسمالية الدولة»، وهي الفئة التي سيطرت على الاقتصاد بطرق قانونية. ولم تفلح قطر بعد في معالجة التفاوتات الاجتماعية، ومن ثم لا ينظر إلى الانفتاح الليبرالي القائم سوى كونه أداة لتمكين الفئات الميسورة التي ازدادت ثراءً في مرحلة التحول من «القبيلة» إلى «الدولة» من اختزال اقتصاد الدولة في مؤسسات تابعة لها. وتفرز الدولة حالياً ما يعرف بـ «الإقصاء الإجتماعي» باسم العولمة وآليات السوق. ومن ثم، فإن المشروع الديمقراطي في قطر ما لم يضع حداً لاحتكار النخبة الحاكمة للسياسة والثروة، وصون القيم المجتمعية من الغزو المدمر، فإن السلطة تخلف نفسها. وإن هذا الانفتاح المشوّه يكون قد قصد به تقوية «المناعة السياسية» إزاء التحولات ورياح التغيير التي تعصف بها «الثورة الديمقراطية» ومناورة تكتيكية للانعتاق من الاتهام التاريخي بالعجز والتدني للدولة التسلطية □

صدر حديثاً

مداخل الانتقال إلى الديمقراطية

في البلدان العربية

تحرير علي خليفة الكواري

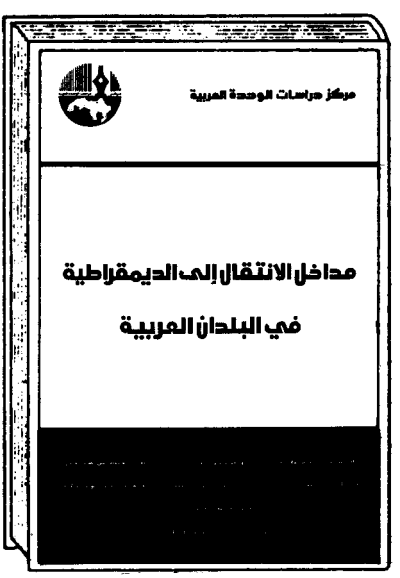

هناك دواعٍ ودلالات جعلت مشروع دراسات الديمقراطية في البلاد العربية يقوم بجهود البحث عن مداخل انتقال إلى الديمقراطية في الدول العربية. أما الدواعي فهي ما وصلت إليه الشعوب العربية من ضيق بحالة الاستبداد السافر ونظم حكم الغلبة والتسلط التي تغطي المنطقة العربية دون استثناء. فالدول العربية قد تختلف نسبياً من حيث حرية القول، أما من حيث الممارسة الديمقراطية فإنها مع الأسف غائبة عن أرض الواقع في جميع الدول، الأمر الذي أدى إلى تخلف التنمية، وتآكل الإرادة الوطنية، وانكشاف الأمن القومي إلى جانب تمزق النسيج الوطني، فضلاً عن الفساد والمحسوبية وهدر المال العام وتبديد الأملاك والثروات العامة.

٢٧٧ صفحة
الثمن: ٨ دولارات
أو ما يعادلها